من اعتقال سامر خويرة إلى معاناة الأسرى الصحفيين ..حرية الصحافة الفلسطينية في مواجهة الاعتقال

من اقتحام المنزل فجر الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، إلى قرار الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، تعيش عائلة الصحفي الفلسطيني سامر خويرة حالة من القلق والترقب، وسط غياب المعلومات عن مكان احتجازه وصعوبة التواصل معه.
زوجته إيمان العامر تروي لـ "لجنة دعم الصحفيين" تفاصيل الاعتقال، وتؤكد أن استهدافه يأتي على خلفية عمله الصحفي ومنشوراته، وتوجه نداءً إلى المؤسسات الحقوقية والاتحادات الصحفية الدولية للتحرك من أجل حريته وحرية جميع الصحفيين الفلسطينيين المعتقلين.

اقتحام المنزل.. وسامر يفتح الباب لاعتقاله

فجر الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، قرابة الساعة الثانية فجراً، اقتحمت قوات الاحتلال المنطقة، وكسرت باب منزل جيراننا، واعتدت بالضرب على أحدهم، وكسّرت محتويات منزله، قبل أن تقتاده إلى منزلنا ليدلّهم على سامر.

عندما وصلوا إلى باب منزلنا، فتح سامر الباب بنفسه، فطلبوا منه إحضار جواز سفره وهويته الشخصية ومرافقتهم. لم نكن نعلم حينها أن تلك اللحظات ستكون بداية مرحلة طويلة من القلق والانتظار، وأننا سنُحرم حتى من معرفة مكان احتجازه.

ستة أشهر من الاعتقال الإداري.. وملفات سرية بلا اتهام واضح

صُدمنا بقرار اعتقال سامر لمدة ستة أشهر، خصوصاً أنه لم تُوجَّه إليه أي لائحة اتهام واضحة. يدّعي الاحتلال وجود ملفات سرية يستند إليها في قرار اعتقاله، لكن هذه الملفات لا يُسمح لنا بالاطلاع عليها، لا الآن ولا حتى بعد انتهاء الحكم.

إن أكثر ما يثير القلق في هذه الإجراءات هو أن الأسير وعائلته يُتركان من دون معرفة واضحة بالتهم الموجهة إليه أو الأسس التي يستند إليها الاحتلال في احتجازه.

عشرة أيام من الانتظار.. ولا معلومات عن مكان احتجازه

كانت المعاناة الأكبر بالنسبة إلينا هي عدم معرفة مكان سامر. فبعد اعتقاله، لم تكن لدينا أي معلومات واضحة عن مكان وجوده، ولم نتمكن من الوصول إليه أو التواصل معه.

بعد عشرة أيام من اعتقاله، علمنا أنه موجود في معسكر حوارة، لكننا لم نستطع التواصل معه طوال فترة التحقيق، ولم يُسمح له حتى الآن سوى بإجراء مكالمة هاتفية واحدة.

عادةً، تتواصل عائلات الأسرى مع مركز "هموكيد" التابع لجيش الاحتلال، وتزوّده باسم المعتقل ورقم هويته، ثم تنتظر عدة أيام للحصول على معلومات عن مكان احتجازه. لكن المشكلة أن الأسير قد يُنقل من معتقل إلى آخر من دون إبلاغ عائلته، وقد لا تكون المعلومات المتوفرة لدى المركز محدثة، ما يجعل العائلة عاجزة عن معرفة مكان ابنها.

بعد ذلك، نتوجه إلى هيئة شؤون الأسرى والمحررين لفتح ملف للأسير وتوكيل محامٍ لمتابعة قضيته في مختلف مراحل الاعتقال.

محامٍ لا يستطيع الوصول إليه.. وعائلة تبحث عن أي خبر

نعيش على أعصابنا، وننتظر أي بارقة أمل لنطمئن على سامر. أصبح الأمر صعباً جداً، خصوصاً أن المحامي لم تعد لديه الصلاحيات الكافية للوصول إلى الأسرى ولقائهم.

حتى الآن، لا نعرف في أي معتقل يوجد سامر. هناك محامٍ حاول زيارته، وعندما تقدم بطلب لزيارته في أحد المعتقلات، جاءه الرد بأنه غير موجود هناك.

أصبحت الطريقة الوحيدة التي قد تتيح لنا معرفة أخباره أن يُفرج عن أحد الأسرى الذين كانوا معه، وأن يتمكن هذا الأسير من التواصل معنا وإخبارنا عن وضعه.

"التحريض".. تهمة تتكرر لملاحقة عمله الصحفي

اعتقال سامر جاء نتيجة عمله الصحفي بالتأكيد، تماماً كما حدث في المرة السابقة. وعندما يتحدث الاحتلال عن وجود ملف سري، فنحن نعتقد أنه يتعلق بتصريحاته ومنشوراته وتعليقاته.

يدّعي الاحتلال أن سامر حرّض ضد "دولة إسرائيل" من خلال منشوراته على موقع فيسبوك، وهذا كلام لا أساس له من الصحة؛ فهو كان ينشر أخباراً عادية جداً تتعلق بالمنطقة التي نعيش فيها في فلسطين.

كما نشرت صحيفة "هآرتس" التهمة استناداً إلى ما وُجّه إليه أمام القاضي، وهي تهمة التحريض على إسرائيل، كما حدث في المرة الماضية. أصبحت هذه التهمة، بالنسبة إلينا، حجة جاهزة لملاحقة الصحفيين وأصحاب الكلمة الحرة، أو كما نقول: "حجة المفلس".

كنا نتوقع اعتقاله.. فالتهديدات سبقت اقتحام المنزل

للأسف، لم يكن اعتقال سامر مفاجئاً لنا، فقد كان قد تعرض لتهديدات بالاعتقال، وكنا نتوقع أن يحدث ذلك في أي لحظة. لم نتفاجأ بالاعتقال ولا حتى بالحكم الذي صدر بحقه، لأن هذا ما ينتهجه الاحتلال مع كل صوت حر.

لكن توقعنا للاعتقال لا يعني أن المعاناة أصبحت أقل قسوة، فأن تعرف أن زوجك قد يكون مستهدفاً، ثم تعيش لحظة اعتقاله وتدخل بعدها في دوامة من المجهول، أمر لا يمكن وصفه.

لا نستطيع زيارته أو إرسال الملابس.. والاعتقال يطال العائلة بأكملها

اعتقال سامر أثّر كثيراً على حياتنا. منذ لحظة اعتقاله، أصبحت حياتنا مرتبطة بالانتظار والقلق ومحاولة الحصول على أي معلومة تطمئننا عليه.

لا نستطيع زيارته، ولا حتى إرسال الملابس له، ولا نعرف كيف يعيش ظروف اعتقاله. كل ما نريده هو أن نعرف أين يوجد، وأن نطمئن إلى سلامته، وأن نتمكن من التواصل معه.

إن معاناة العائلة لا تتوقف عند غياب الأسير عن منزله، بل تمتد إلى العجز عن الوصول إليه أو معرفة أخباره، في ظل غياب المعلومات وانعدام وسائل التواصل.

نداء إلى المؤسسات الدولية: لا تتركوا الصحفيين الفلسطينيين وحدهم

نطالب المؤسسات الحقوقية والاتحادات الصحفية الدولية بالوقوف إلى جانب سامر وإلى جانب جميع الأسرى الصحفيين الفلسطينيين، والعمل من أجل حريتهم وضمان حقوقهم.

إن أعداد الصحفيين الذين يتعرضون للاعتقال في هذه الفترة، وخاصة الصحفيات، مرعبة ومقلقة، وهذا يتطلب تحركاً جدياً من المؤسسات الدولية والاتحادات الصحفية، لا الاكتفاء ببيانات التضامن والاستنكار.

نحن ننتظر هذا التضامن، رغم أنني لا أعرف تماماً حدود الصلاحيات التي تمتلكها هذه المؤسسات وما الذي تستطيع تقديمه، لكننا نأمل أن يكون هناك تحرك حقيقي لمتابعة قضية سامر وقضايا جميع الصحفيين المعتقلين.

"إذا اعتُقل الصوت الذي ينقل وجع الفلسطينيين.. فأين الحريات؟"

رسالتي إلى الرأي العام الدولي هي أن ينظر إلى قضية سامر وإلى قضية كل صحفي وصحفية فلسطينيين يقبعون اليوم في معتقلات الاحتلال، بعد أن سُلبت حريتهم.

إذا كان الصوت الحر الذي يتحدث عن وجع المواطن الفلسطيني وينقل معاناته معتقلاً، فماذا تبقى من الحريات؟ وأين الحرية التي ينادي بها العالم؟ نحن اليوم ليس لدينا حتى حق الحديث.

لا أعتقد أن أي صحفي يمكن أن يغيّر طريقته في العمل أو يلتزم الصمت تجاه قول الحقيقة.. فالصحفي لديه رسالة ومسؤولية، ولا يمكن أن يتخلى عنهما لمجرد أن الاحتلال يريد إسكات صوته.

قضية سامر ليست قضية عائلتنا وحدها، بل قضية كل صحفي فلسطيني يتعرض للاعتقال بسبب عمله ومحاولته نقل الحقيقة.. وما نريده اليوم هو أن يصل صوتنا إلى العالم، وأن لا يُترك الصحفيون الفلسطينيون وعائلاتهم وحدهم في مواجهة الاعتقال والملاحقة.

نريد أن نعرف أين سامر، وأن نطمئن عليه، وأن نتمكن من التواصل معه، وأن يعود حراً إلى عائلته وإلى عمله الصحفي.

يرة؟